المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون

التقرير السنوي

2018

رسالتنا

تتمثل رسالة المعهد في تحسين وتعزيز قدرات الممارسين في قطاع العدالة الجنائية وغيرهم من أصحاب المصلحة من أجل التصدي للإرهاب والأنشطة الجنائية عبر الوطنية ذات الصلة في إطار يقوم على سيادة القانون، وتعزيز التعاون وتبادل المعلومات على أساس وطني وإقليمي ودولي.

رؤيتنا

تتمثل رؤيتنا في أن نكون معهد تدريب معترفاً به دولياً ومركزاً إقليمياً للمعارف يستهدف بناء القدرات على نحو عملي ومستدام وقائم على سيادة القانون من أجل المشرعين والقضاة والمدعين العامين ومسؤولي إنفاذ القانون ومسؤولي السجون وغيرهم من الممارسين في قطاع العدالة الجنائية وأصحاب المصلحة المعنيين. وسيواصل المعهد تركيزه الجغرافي الأساسي الذي يستهدف شمال وغرب وشرق إفريقيا والشرق الأوسط وغيرها من المناطق المختارة. ويتضمن النمو المستمر للمعهد وضع وتنفيذ وتفعيل ممارسات جيدة دولية، ووضع استراتيجيات وتقنيات جديدة للتصدي بالكامل للشكل المعاصر للإرهاب العالمي وطبيعته المتغيرة.

المحتويات

رسالة من الأمين التنفيذي	5
نظرة عامة عن المعهد	7
المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون والمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب	9
التأثير الجغرافي	10
التأثير والنتائج المستدامة	13
المبادرات الأساسية لدى المعهد	15
التصدي للإرهاب النامي محلياً	17
السلطات المركزية العالمية	19
التحقيقات	21
بناء القدرات القضائية	23
قضاء الأحداث	25
البرلمانيون	27
إدارة السجون	29
العائدون من المقاتلين الإرهابيين الأجانب	31
الأدوات والمنشورات الصادرة عن المعهد	33
المعهد في مالطا	35
فريق المعهد	36
أعضاء مجلس الإدارة	38
الدعم الدولي	39

A NATIONAL
MESSAGE
BORIS YELTSIN

رسالة من الأمين التنفيذي

السيد/ توماس ووخته
الأمين التنفيذي للمعهد

كان عام 2018 معلماً هاماً بالنسبة للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون، حيث تجدد التركيز على التعاون والشراكات الإقليمية في عملنا لضمان تحقيق نتائج أكثر استدامة وتأثيراً لبرامج المعهد. ولقد تجاوزنا مرحلة البدايات وأصبحنا معهداً يتمتع بسمعة دولية. ونشعر بالامتنان للدعم المتواصل الذي نتلقاه من الشركاء الحكوميين وغير الحكوميين في مساعدتنا على النهوض برسالة المعهد: وعلى وجه الخصوص، تحسين وتقوية كفاءات الممارسين في قطاع العدالة الجنائية وغيرهم من أصحاب المصلحة من أجل التصدي للإرهاب والأنشطة الإجرامية عبر الوطنية ذات الصلة في إطار سيادة القانون.

وفي حين أظهر العام المنصرم أن الحرب ضد الإرهاب لم تنتهِ بعدُ، فإننا نرى أن الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب عالمياً تحقق تأثيراً. وما زلنا في المعهد نضاعف جهودنا لإنجاز رسالة المعهد المتمثلة في المساعدة في مكافحة هذا التهديد والوفاء بالتزامنا بتقديم برامج من الدرجة الأولى تتناسب مع البيئة المتغيرة.

ويحقق المعهد رسالته من خلال فريقه البالغ قوامه 22 فرداً، والدعم القوي من مجلس إدارتنا والجهات المانحة لنا وشركائنا. ونحن نختتم هذا العام بتنفيذ برامج في إطار المبادرات الأساسية الثمانية لدى المعهد التي لا تساعد فقط في تفعيل الممارسات الجيدة والأدوات التي استحدثها المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، ولكنها كذلك تعرض وتنسق وتنفذ بفعالية العمل الذي تضطلع به الوكالات التابعة للاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة وشبكتنا المتنامية من الشركاء الإقليميين.

وبالنظر إلى عام 2018، فلقد أُجريت نصف أنشطة البرامج الأخيرة للمعهد خارج مالطا مع ممارسين في مناطقهم المعنية. وفي الواقع، لقد عقد المعهد منذ يناير 2018 برامج في أبوجا، وأديس أبابا، وعمَّان، وبانكوك، وكوتونو، وإسطنبول، والرباط، ونيودلهي، وتونس. ولم تنجح هذه الفعاليات فقط في تحقيق نتائج جوهرية لكل من الجهات المانحة والممارسين المشاركين، ولكنها أتاحت أيضاً فرصاً رائعة لزيادة تعاون المعهد مع هذه المناطق بطرائق تُشَكِّل بشكل واضح الجدول الزمني لعام 2019.

وفي العام المقبل، سينصب تركيز المعهد كذلك على تنفيذ استراتيجية ابتكارية للاستدامة بالمعهد، وإنشاء مقره الرئيسي الطويل الأجل ومركز للعمليات في حرم فاليتا بجامعة مالطا. كما أننا نواصل وضع المناهج التدريبية وإقامة شبكة الشركاء لتعزيز تأثير عملنا. وهذه آفاق مُشَوِقة ونتطلع إلى العام المقبل.

ويشعر جميع أفراد فريقنا بالامتنان لكم على تخصيص الوقت لقراءة تقريرنا هذا، ونشكركم على دعمكم المتواصل ومشاركتكم.

شكراً لكم!

خلال الجلسة العامة الوزارية للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب التي عقدت في 2012، دعا أعضاء المنتدى إلى إنشاء المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون ليكون منبراً أساسياً لتقديم التدريب الابتكاري والمستدام من أجل تنفيذ ما يضعه المنتدى وغيره من المنتديات الدولية والإقليمية من ممارسات جيدة تقوم على سيادة القانون لمكافحة الإرهاب. ورحب قادة مجموعة الثمانية بالإنشاء المقترح للمعهد خلال قمة المجموعة التي عُقِدت في يونيو 2013. وتعاونت طائفة من المنظمات الحكومية والدولية والإقليمية وغير الحكومية في وضع ولاية وهيكل المعهد. وافتتح المعهد رسمياً في 18 يونيو عام 2014، في فاليتا بمالطا.

تدريب عملي على سيادة القانون للممارسين في مجال العدالة الجنائية

يُصمم ويقدم المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون دورات تدريبية تفاعلية - في مالطا وخارجها - تعمل على تعزيز كفاءات البرلمانيين والقضاة والمدعين العامين وضباط الشرطة ومسؤولي السجون وغيرهم من الممارسين في قطاع العدالة الجنائية من أجل التصدي، في إطار سيادة القانون، للإرهاب والأنشطة الإجرامية عبر الوطنية ذات الصلة. ويقدم الخبراء في مجال مكافحة الإرهاب، سواءً العاملون داخل المعهد أو الموجودون في شبكته الواسعة، التدريب المصمم خصيصاً ليلبي احتياجات المناطق التي يخدمها المعهد.

تعزيز التعاون الوطني والإقليمي والدولي

يشجع المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون على التعاون وتبادل المعلومات بين السلطات ذات الصلة في قطاعي العدالة والأمن. ويتعاون المعهد مع العديد من المنظمات الدولية والإقليمية وغير الحكومية، وهو بمثابة منبر لوضع وتبادل الممارسات الجيدة بشأن التعاون القضائي بما في ذلك المساعدة القانونية المتبادلة وعمليات تسليم المجرمين.

نقاط القوة الأساسية لدى المعهد

يعمل المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون بمرونة مع الجهات المانحة والبلدان الشريكة على وضع وتنفيذ برامج تدريب تفاعلية وعملية في بيئة محايدة. وتضم برامج المعهد خبرات من نظم قانونية مختلفة بهدف وضع استجابات العدالة الجنائية للتصدي للإرهاب على نحو يحترم مبادئ سيادة القانون. ويستخدم المعهد عمليات تبادل الخبرات بين الأقران لتعزيز بيئة تدريبية ديناميكية، ويستعمل إطاراً للرصد والتقييم لضمان تحقيق نتائج مستدامة.

التركيز الجغرافي للمعهد

يتضمن النطاق الجغرافي الأساسي لدى المعهد مناطق شمال وغرب وشرق إفريقيا، والشرق الأوسط، ويعمل في مناطق مختارة مثل البلقان ووسط آسيا، وجنوب آسيا، وجنوب شرق آسيا.

أُطلِق المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب في عام 2011، وهو منبر متعدد الأطراف غير رسمي أو سياسي لمكافحة الإرهاب ويهدف إلى تعزيز الهيكل الدولي من أجل التصدي للإرهاب المعاصر المتغير والمتعدد الأوجه. وتتمثل الرسالة الشاملة للمنتدى في الحد من وقوع الأفراد تحت تأثير الإرهاب في جميع أنحاء العالم من خلال منع الأعمال الإرهابية ومكافحتها وملاحقتها قضائياً، ومكافحة التحريض والتجنيد من أجل الإرهاب.

ويوفر المنتدى، الذي يبلغ عدد أعضائه 29 بلداً إلى جانب الاتحاد الأوروبي، محفلاً قيماً للمسؤولين والخبراء والممارسين الوطنيين العاملين في مجال مكافحة الإرهاب لكي يلتقوا بنظرائهم من مناطق مختلفة من جميع أنحاء العالم لتقاسم الخبرات والتجارب والدروس المستفادة، ووضع الممارسات الجيدة الدولية والأدوات لتعزيز القدرات المدنية على مكافحة الإرهاب والاستراتيجيات الوطنية وخطط العمل لمكافحة الإرهاب.

والمعهد أحد ثلاث مؤسسات مستوحاة من المنتدى، إلى جانب الصندوق العالمي لإشراك المجتمعات المحلية وتعزيز قدرتها على التكيف ومقره في جنيف، والمركز الدولي للتميز لمكافحة التطرف العنيف "هداية" في أبوظبي.

ومنذ أن بدأ المعهد عمله في 2014، قدم الدعم بكل فخر وثبات للمنتدى وأعضائه من خلال:

- تصميم وتقديم تدريبات فعالة للممارسين تُنَفِّذ وتسعى إلى تفعيل طائفة واسعة من الممارسات الجيدة والأدوات الصادرة عن المنتدى.
- الدعم والمشاركة في الأنشطة المنفذة في إطار جميع فرق العمل المواضيعية والجغرافية التابعة للمنتدى، واستضافة برامجه، وبرامج الخبراء وورش العمل في مقر المعهد بمالطا.
- الدعم والمشاركة النشطة في الترويج لتنفيذ *دورة حياة التطرف نحو العنف* و*طقم أدوات دورة الحياة* الصادرين عن المنتدى.
- العمل بمثابة شريك منفذ للمبادرات الرئيسية لدى المنتدى. ففي عام 2018، تضمنت هذه الشراكة *مبادرة التصدي للإرهاب النامي محلياً* التابعة للمنتدى والتي امتدت على مدار العام، ونتج عنها، بتوجيه الدولتين الرائدتين في المبادرة؛ المغرب والولايات المتحدة، ممارسات جيدة جديدة تركز على الخطوات العملية التي يمكن للحكومات اتخاذها خلال مراحل المنع والكشف والتدخل والتصدي، من أجل التعامل بفعالية مع التحديات التي يطرحها الإرهاب النامي محلياً على نحو منسق.

GCTF
GLOBAL COUNTERTERRORISM FORUM

التأثير الجغرافي:

أكتوبر 2017 - أكتوبر 18

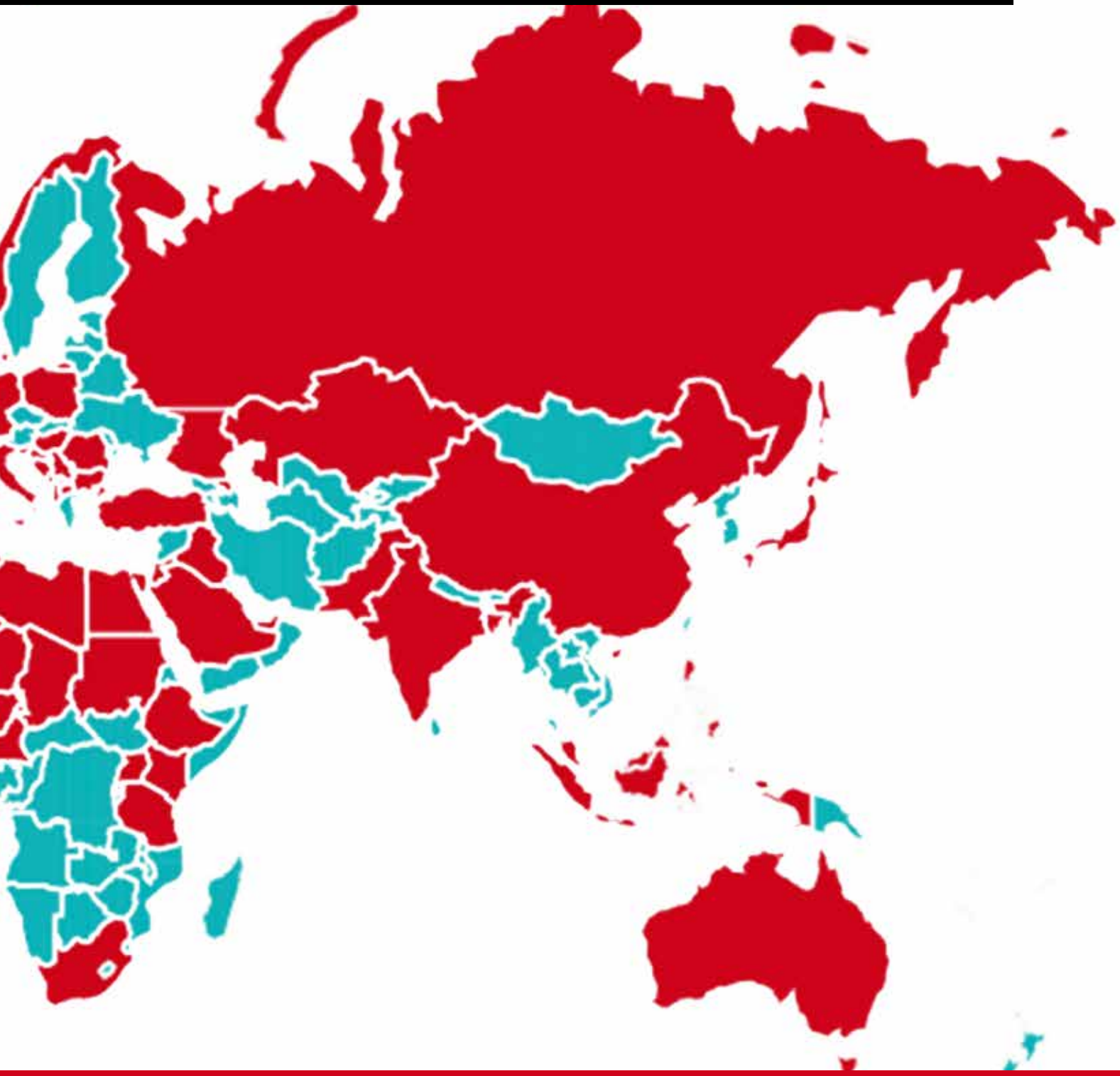

أكثر من 68 دولة مختـ

201

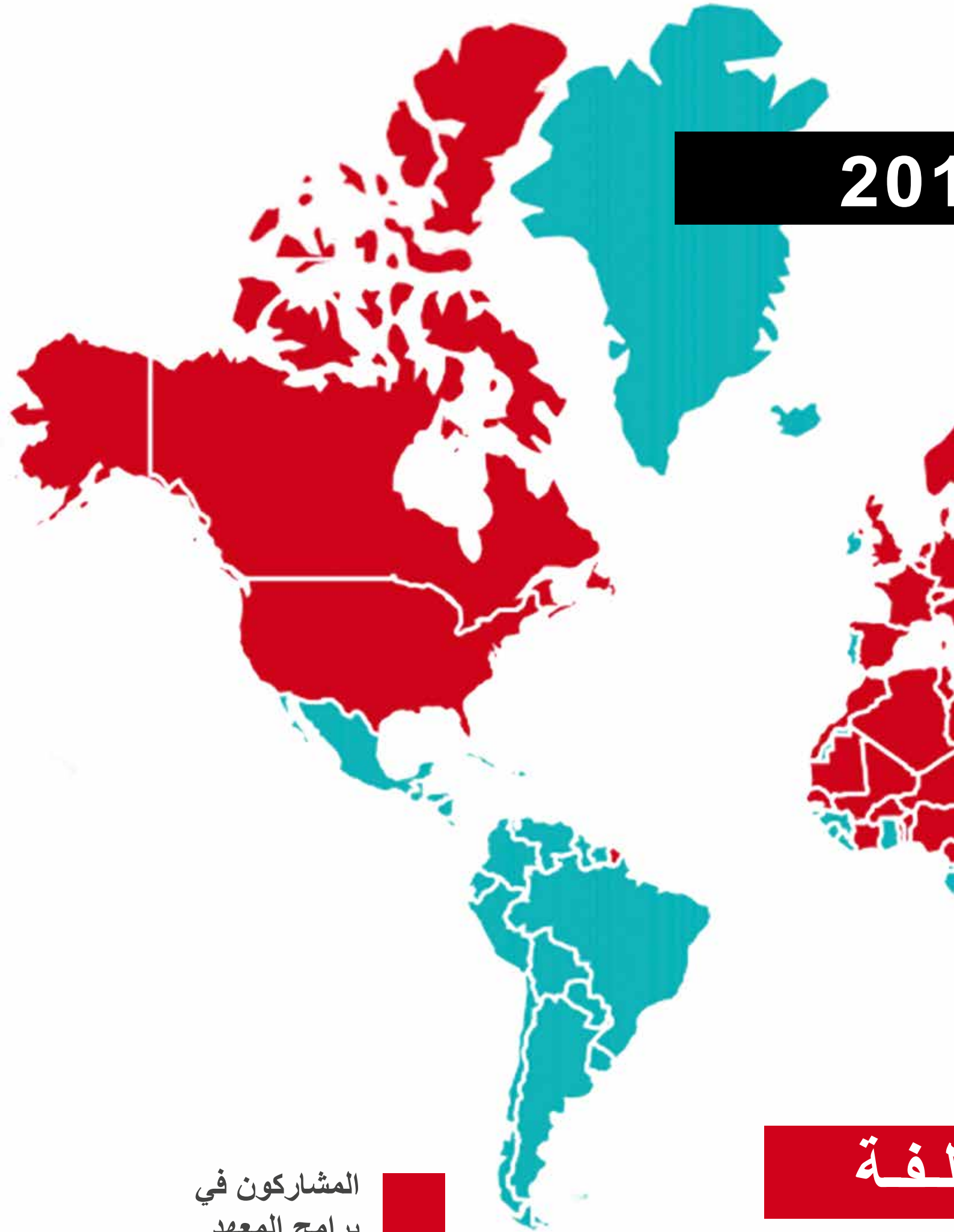

ـفة

المشاركون في
برامج المعهد

التأثير والنتائج المستدامة

درَّب المعهد منذ افتتاحه في عام 2014 أكثر من 4000 ممارس يعملون في مجال العدالة الجنائية من أكثر 68 بلداً. وخلال عامي 2017 و2018، أجرى المعهد أكثر من 30 فعالية تدريبية منفردة استفاد منها أكثر من 1100 ممارس في مجال العدالة الجنائية من 68 بلداً.

ويواصل المعهد التركيز على تنويع قاعدة المشاركين، مما ينعكس على التواصل والتأثير واستدامة برامج المعهد. وفي العام الماضي، استقطبت برامج المعهد ممارسين من السلطة القضائية والمدارس القضائية والمجتمع المدني ومحامي الدفاع والمدعين العامين ومسؤولي إنفاذ القانون ومسؤولي السجون وواضعي السياسات الحكوميين والخبراء المختصين من المنظمات الإقليمية والدولية.

وأحد الجوانب الرئيسية التي تركز عليها جميع برامج المعهد هي سد الثغرة النوعية، ويعمل فريق المعهد بنشاط مع البلدان الشريكة للتشجيع على زيادة مشاركة الإناث في ورش عمل المعهد ومحتوياته البرنامجية. وفي عام 2018، كانت هناك زيادة ملحوظة في مشاركة الإناث في العديد من مبادرات المعهد وفي المناطق ذات الصلة.

كما يضاعف المعهد جهوده لضمان تطبيق عمليات رصد وتقييم قوية والالتزام بها طوال مراحل تصميم برامج المعهد وتنفيذها. وسيعمل فريق المعهد، متحلياً بقدرة جديدة مخصصة للرصد والتقييم، على ضمان ألا تقتصر الاستفادة من الدروس المستقاة في مجال تخطيط جميع مبادرات المعهد الأساسية الثمانية ووضع محتواها وتنفيذها، بل أن تتشكل المبادرات وتخضع للمحاسبة وفق مؤشرات أداء قوية وذات صلة. وسيسمح هذا للمعهد بأن يُظْهِر بشكل أكثر وضوحاً التأثير القوي للمساهمات المالية التي تدعم برامج المعهد، وكيفية تلبية هذه البرامج للاحتياجات التي يعرب عنها الممارسون في المناطق الجغرافية التي يعمل فيها المعهد، وعلى نحو أوسع، ستشجع على زيادة المساءلة بشأن برامج المعهد والتأثير المستدام الذي تحدثه.

المبادرات الأساسية لدى المعهد

يصمم المعهد ويقدم تدريبات تفاعلية، في مالطا وخارجها، في إطار مبادراته الثماني الأساسية التي تسعى جميعها إلى تعزيز الإطار القانوني الذي يدعم تدخلات مكافحة الإرهاب ذات الصلة بالعدالة الجنائية من خلال الدمج بين حقوق الإنسان والعدالة وسيادة القانون. وتتضمن مبادرات المعهد الأساسية الثمانية ما يلي:

1. الإرهاب النامي محلياً

وضع وتنفيذ الممارسات الجيدة المتعلقة بالخطوات العملية التي يمكن للحكومات اتخاذها خلال مراحل المنع والكشف والتدخل والتصدي، من أجل التعامل بفعالية مع تحديات الإرهاب النامي محلياً.

2. السلطات المركزية العالمية

إنشاء سلطات مركزية قوية وممكّنة وتعزيز التعاون القضائي الدولي بشأن طلبات المساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المجرمين والأدلة الرقمية من خلال الممارسات الجيدة والشبكات على المستويات المشتركة بين الوكالات إقليمياً ودولياً.

3. التحقيقات

تعزيز المهارات العملية والتعاون بشأن جمع الأدلة والتحقيقات وتقنيات الاستجوابات الدولية المقبولة والتحقيقات السرية وتمويل الإرهاب وحماية إنفاذ القانون والمعلومات الاستخباراتية.

4. بناء القدرات القضائية

بناء قدرات العاملين في السلطات القضائية وأنظمة العدالة الجنائية المدنية من خلال تشجيع الملاحقة القضائية القوية للجرائم الإرهابية وغيرها من الجرائم عبر الوطنية بالاستناد إلى سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان.

5. قضاء الأحداث

دراسة أطر العدالة الجنائية في سياق الإرهاب فيما يتعلق بهشاشة الأطفال والأحداث، وتسعى المبادرة إلى أن تدمج في هذه الأطر معايير العدالة الجنائية الوطنية والدولية.

6. البرلمانيون

التشجيع على تجريم الجرائم الإرهابية وغيرها من الجرائم عبر الوطنية، بما في ذلك الدور الذي يمكن أن يؤديه البرلمانيون في توفير الإشراف على تنفيذ نظام قانوني لمكافحة الإرهاب يقوم على سيادة القانون.

7. إدارة السجون

وضع برامج قوية لإعادة التأهيل وإعادة الإندماج قائمة على سيادة القانون تستهدف المتطرفين العنيفين ومساعدة السجون على وضع استراتيجيات فعالة مشتركة بين الوكالات وإدارية لتقييم التطرف داخل السجون وإدارته والحد من تأثيره.

8. العائدون من المقاتلين الإرهابيين الأجانب

التعامل مع جميع القضايا المعقدة التي تواجهها الدول عند التعامل مع الأفراد المعاد توطينهم أو العائدين بعد التمرس بشدة على القتال، وعائلاتهم.

مبادرة التصدي للإرهاب النامي محلياً

مبادرة التصدي للإرهاب النامي محلياً

يشكل **الإرهاب النامي محلياً** تهديداً مستمراً للمجتمع العالمي. وتواصل داعش، وتنظيم القاعدة، وجبهة النصرة والخلايا التابعة لهم، أو المنتسبون إليهم، أو الجماعات المنشقة عنهم أو المشتقة منهم، بالإضافة إلى مجموعات إرهابية أخرى عابرة للحدود، استخدام شبكاتهم لتوجيه، و/أو تمكين، أو إلهام، أو تحريض الأفراد على ارتكاب هجمات إرهابية قاتلة. وبدلاً من إغراء المقاتلين الإرهابيين الأجانب، تُشجع هذه الجماعات بصورة متزايدة الأفراد على ارتكاب هجمات في بلدانهم الخاصة لبث الخوف وتشجيع الاستقطاب داخل مجتمعاتهم.

وخلال عامي 2017 و2018، وتحت رعاية المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، وتوجيه الدولتين المشاركتين في ريادة المبادرة، المغرب والولايات المتحدة، عمل المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون كشريك تنفيذي في *مبادرة التصدي للإرهاب النامي محلياً*، التي أدت إلى وضع الممارسات الجيدة الجديدة التي تركز على الخطوات العملية التي يمكن للحكومات أن تتخذها - خلال مراحل المنع والكشف والتدخل والتصدي - للتصدي بفعالية للتحديات التي يشكلها الإرهاب النامي محلياً بطريقة منسقة.

وجرى تحديد التحديات التي تطرقت إليها هذه الممارسات الجيدة خلال فعالية إطلاق المبادرة التي عقدت في مالطا. وعُقِدت بعد ذلك ورشتا عمل للممارسين، ركزتا على وضع ممارسات جيدة محددة، أولاً في مرحلتي المنع والكشف، ثم في مرحلتي التدخل والتصدي. وبعد ذلك، خلال اجتماع عُقِد في الرباط واستضافته المملكة المغربية، استعرض أعضاءُ المنتدى الممارسات الجيدة، قبل اعتمادها من جانب الوزراء المشاركين في المنتدى في سبتمبر 2018.

وتعتبر *ممارسات الرباط-واشنطن الجيدة بشأن منع الإرهاب النامي محلياً وكشفه والتدخل بشأنه والتصدي له* بمثابة جزء مكمل *لمذكرة لاهاي - مراكش بشأن الممارسات الجيدة للاستجابة الأكثر فعالية لظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب والإضافة الملحقة بها التي تركز على العائدين من المقاتلين الإرهابيين الأجانب*، مما يوفر استجابة شاملة لمشهد الإرهاب الحالي.

مبادرة السلطات المركزية العالمية

تؤدي السلطات المركزية – وهي الكيانات الوطنية المسؤولة عن المساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المجرمين – دوراً حاسماً في تيسير التعاون الدولي في التحقيقات الجنائية والملاحقات القضائية.

وتعزز مبادرة السلطات المركزية العالمية لدى المعهد استجابات متوافقة مع سيادة القانون للتصدي للإرهاب الدولي من خلال بناء وتعزيز قدرات السلطات المركزية. وانخرط الممارسون من السلطات المركزية في إطار المرحلة الأولية من هذه المبادرة، بدعم من الولايات المتحدة، إلى جانب خبراء متخصصين من منظمات إقليمية ودولية، في عملية تعاونية لوضع مجموعة من الممارسات الجيدة المعترف بها دولياً لتوجيه عمل السلطات المركزية وتحديد المهام الأساسية لهذه المؤسسات الهامة.

وعقدت أربع ورش عمل إقليمية، استقطبت ممارسين من منطقة الساحل-المغرب، وجنوب شرق آسيا (شاركت إندونيسيا في استضافتها)، والقرن الإفريقي (شاركت تنزانيا في استضافتها)، وجنوب آسيا (شاركت الهند في استضافتها).

وتستفيض *الممارسات الجيدة للسلطات المركزية* الصادرة عن المعهد، التي نشرت في سبتمبر 2018، في الممارسة الجيدة 9 الواردة في مذكرة *الرباط بشأن الممارسات الجيدة لإجراءات فعالة في قطاع العدالة الجنائية لمكافحة الإرهاب* الصادرة عن المنتدى، متطرقة إلى ممارسات وإجراءات محددة لتشجيع التعاون الدولي في المسائل المتعلقة بمكافحة الإرهاب. وتوفر الممارسات الجيدة إرشادات بشأن ما يلي: تعزيز المساعدة الدولية الرسمية، لا سيما تسليم المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة؛ وتعيين سلطة مركزية واحدة؛ واتباع تعاون مرن للتشجيع على تحقيق تبادل فعال "في الوقت المناسب" للمعلومات، بما يتفق مع القوانين واللوائح ذات الصلة. كما تدعم هذه الممارسات الجيدة تنفيذ قراراي مجلس الأمن للأمم المتحدة رقمي 2322 (2016) و2396 (2017).

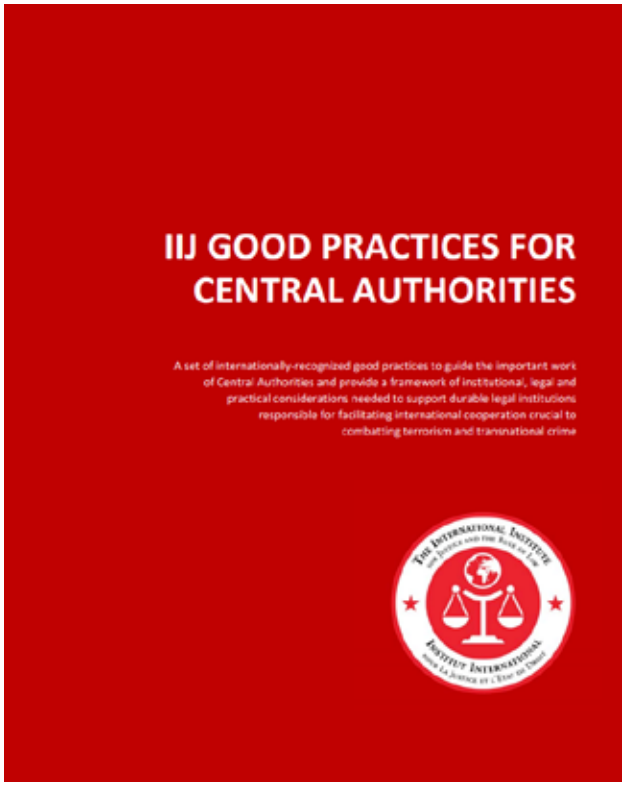

مبادرة التحقيقات

التحقيقات

تكفل **التحقيقات التي توجهها المعلومات الاستخباراتية** الوصول إلى استجابات مركزة وملائمة للتهديدات الإرهابية وتشجع على التقاسم المناسب للمعلومات ذات الصلة. وبما أن الاستراتيجيات والقدرات والتكتيكات الإرهابية تتطور، فمن المهم أن استراتيجيات وقدرات وتكتيكات هيئات إنفاذ القانون في مجال جمع المعلومات الاستخباراتية وتطويرها، تحقق الوصول إلى أفضل الأدلة وتقديمها من أجل إقامة محاكمات وإدانات عادلة وناجحة.

وتركز مبادرة التحقيقات لدى المعهد على المقاتلين الإرهابيين الأجانب العابرين للحدود والعائدين منهم، وتدعم تنفيذ طائفة من الممارسات الجيدة الصادرة عن المنتدى (بما في ذلك مذكرة الرباط بشأن الممارسات الجيدة لإجراءات فعالة في قطاع العدالة الجنائية لمكافحة الإرهاب، والمذكرة الإيضاحية بشأن التوصية 6 في مذكرة الرباط، ومذكرة لاهاي - مراكش بشأن الممارسات الجيدة للاستجابة الأكثر فعالية لظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب والإضافة الملحقة بها، ومبادرة إدارة أمن الحدود)، والإجراءات المحددة في قرار مجلس الأمن رقم 2396 (2017) لتعزيز التعاون الدولي في مجال التحقيقات لمكافحة الإرهاب.

وبدعم من المملكة المتحدة، أجرى المعهد في البداية استطلاعاً ثم صمم وقدم تدريبين عمليين إقليميين متعمقين لمدة أربعة أيام لفائدة الكاميرون ومصر والعراق والأردن ولبنان والمغرب ونيجيريا وتونس. وواصل المعهد في عام 2018 دعم بناء القدرات من خلال تقديم الإرشاد في هذه البلدان.

وبالإضافة إلى ذلك، صمم المعهد برامج منفصلة ومصممة خصيصاً، بناءً على الطلب، لتطوير القدرات في التحقيقات والملاحقات القضائية في مجال مكافحة الإرهاب في ترينيداد وتوباجو.

"كان العمل بالشراكة مع المفوضية السامية البريطانية والمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون مفيداً في مساعدة ترينيداد وتوباجو في تطوير المهارات والهياكل والإجراءات التي تحتاج إليها لبناء القدرة على مقاومة تهديد الإرهاب. وتمكنت السلطات في ترينيداد وتوباجو من خلال المعهد، من التعرف على أفضل الخبرات الموجودة في مجال مكافحة الإرهاب واستفادت من برنامج التدريب المخصص القائم على أفضل الممارسات الدولية. وترك المعهد تأثيراً ملحوظاً على قدرة ترينيداد وتوباجو في كشف الحالات الإرهابية وعرقلتها والتحقيق فيها."

السيدة كارولين ألكوك، نائبة المفوض السامي، المفوضية السامية البريطانية، بورت أوف سبين، ترينيداد

مبادرة بناء القدرات القضائية

بناء القدرات القضائية

يؤدي القضاء دوراً مركزياً في إجراء محاكمات عادلة، بما في ذلك عن طريق تشجيع الملاحقات القضائية القوية، وضمان حماية حقوق المتهمين وإصدار أحكام فعالة. ويُطْلَب من القضاء في قضايا الإرهاب إقامة توازن دقيق بين حماية الأمن القومي وضمان حصول المتهمين بجرائم إرهابية على محاكمة عادلة. وتَطلَب تنامي وتوسع الجرائم ذات الصلة بالإرهاب التي وقعت خلال الأعوام العديدة الماضية أن تُقَوي البلدان قدرات نظم العدالة الجنائية المدنية لديها.

ولتحقيق هذه الغاية، فإن مبادرة بناء القدرات القضائية لدى المعهد، وهي واحدة من أقدم المبادرات الرئيسية وأكثرها تنوعاً في المعهد، تشتمل على برامج مختلفة وورش عمل شاملة، يدعم من خلالها المعهد بناء قدرات نظم العدالة الجنائية المدنية في المناطق الجغرافية التي يعمل بها. ويروج المعهد من خلال ورش العمل هذه للممارسات الجيدة، ويرفع الوعي، ويحث القضاة وغيرهم من الممارسين القانونيين على إقامة حوار عبر الحدود سعياً إلى التصدي بفعالية للإرهاب في إطار سيادة القانون.

وعقد المعهد في عام 2018، بدعم من كندا، ورشة عمل إقليمية في كوتونو ببنين، لفائدة القضاة الذين ينظرون في قضايا الإرهاب في منطقتي غرب إفريقيا والساحل. وتقاسم المشاركون، من بنين وتشاد والنيجر ونيجيريا وفرنسا وتونس والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، التدابير التي تعمل على تحسين القدرات القضائية في التعامل بفعالية وإنصاف مع القضايا ذات الصلة بالإرهاب من خلال تعزيز معارف القضاة بالممارسات الجيدة الدولية.

وبالإضافة إلى ذلك شارك المعهد مع كندا في استضافة جولة دراسية قضائية إلى ست مؤسسات للعدالة الجنائية في المغرب لفائدة قضاة من بنين وبوركينا فاسو والكاميرون وكوت ديفوار ومالي وموريتانيا والمغرب والنيجر ونيجيريا وبلجيكا وفرنسا وإسبانيا والولايات المتحدة.

وقد وفر برنامج المعهد هذا منصة للقضاة من منطقتي غرب إفريقيا والساحل للاستفادة من تجربة المغرب في التصدي للتهديدات الإرهابية، وتبادل الخبرات الوطنية، والممارسات الجيدة الدولية.

كما نشر المعهد في عام 2018 *دليل توصيات المعهد للقضاة من غرب إفريقيا والساحل*، الذي يساعد على تفعيل المذكرة الصادرة عن المنتدى بعنوان *مذكرة لاهاي بشأن الممارسات الجيدة للسلطات القضائية للفصل في جرائم الإرهاب*.

"يرحب المعهد الوطني للقضاة في المملكة المغربية بالجهود التي يبذلها المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون في مالطا في مجال التدريب القضائي على التعامل القضائي مع جرائم الإرهاب والجريمة المنظمة، ونقدر نوعية العمل والتنظيم، ونؤكد كذلك على أهمية الموضوعات المقترحة، والأساليب التربوية المستخدمة وكذلك احترافية الخبراء."

عبد المجيد غميجة، المدير العام للمعهد الوطني للقضاة

مبادرة قضاء الأحداث

قد يتأثر **الأطفال والأحداث** بالإرهاب بعدة أشكال: ضحايا أو شهود و/أو جناة. ويمثل الانخراط المتزايد للقاصرين في الأنشطة ذات الصلة بالإرهاب مصدر قلق دولي مُلِح. وفي العادة تولي تشريعات مكافحة الإرهاب وتدابير الطوارئ ذات الصلة اعتبارات غير كافية لحقيقة أن أعمار العدد المتزايد من المشتبه بهم أو "الإرهابيين" المزعومين دون 18 عاماً.

وتدرس مبادرة قضاء الأحداث لدى المعهد، في إطار سياق مكافحة الإرهاب، أطر العدالة الجنائية فيما يتعلق بهشاشة الأطفال والأحداث، وتسعى إلى أن تدمج في هذا الإطار المعايير الوطنية والدولية لقضاء الأحداث.

وأدى المعهد دوراً رئيسياً، بدعم من سويسرا والولايات المتحدة وتحت رعاية فريق العمل المعني بالعدالة الجنائية وسيادة القانون التابع للمنتدى، في وضع مذكرة *نيوشاتل بشأن الممارسات الجيدة لقضاء الأحداث في سياق مكافحة الإرهاب* التي أصدرها المنتدى (مذكرة *نيوشاتل*) وأقرها وزراء المنتدى في سبتمبر 2016.

وواصل المعهد تبوء مكانته كصوت رائد بشأن قضاء الأحداث، وعقد ورش عمل إقليمية لنشر وتنفيذ مذكرة *نيوشاتل*، فضلاً عن الإجراءات المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن رقم 2396 (2017)، الذي يدعو الدول إلى النظر في الدعم الخاص للأحداث المتطرفين وفقاً للقانون الدولي المعمول به.

وعقد المعهد في عام 2018 ورش عمل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وغرب إفريقيا، وغرب البلقان، وجنوب شرق آسيا. وضمت ورش العمل هذه أكثر من 100 ممارس من قطاع العدالة وخبراء من المنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية لمناقشة سبل تعزيز تنفيذ وتفعيل مذكرة *نيوشاتل*.

وبالإضافة إلى ذلك، نشر المعهد مجموعة أدوات المعهد التي تقتفي مذكرة *نيوشاتل* وتتضمن نماذج افتراضية تحاكي الواقع لوضع سياق *للممارسات الجيدة*. وجمع المعهد النتائج المنبثقة عن هذه المناقشات ويعمل حالياً على وضع منشور بعنوان *ملاحظات الممارسين الصادرة عن المعهد* التي سينشرها في أوائل عام 2019 لزيادة المساعدة في التدريب وبناء القدرات.

مبادرة البرلمانيون

البرلمانيون

يضطلع **البرلمانيون** بمسؤولية دمج الأطر القانونية الدولية لمكافحة الإرهاب في التشريعات الوطنية. ويتمتعون بالقدرة على جعل جهود مكافحة الإرهاب أكثر فعالية من خلال تعزيز آليات المحاسبة، وتشجيع المشاركة المدنية، وتعزيز الالتزام بأفضل الممارسات الدولية. كما يمكن للمشرعين التأثير مباشرة على فعالية تدابير مكافحة الإرهاب من خلال تخصيص الموارد في الميزانية الوطنية، والإشراف على مؤسسات قطاع العدالة والتشريعات القائمة، والبيانات العامة، وعملية وضع السياسة الوطنية ككل. ويقتضي دورهم المستقل الحكم المستنير لضمان وجود تشريعات شفافة لمكافحة الإرهاب تسعى إلى تحقيق التوازن بين حقوق الأفراد وسيادة القانون.

ومنذ إطلاق مبادرة البرلمانيون لدى المعهد في عام 2015، شارك أكثر من 250 برلمانياً من 31 بلداً و11 منتدى إقليمياً مشتركاً بين البرلمانات في برامج المعهد التي استضافها مجلس نواب مالطا، ومجلس نواب المغرب، والجمعية الوطنية الكبرى لتركيا، وجامعة الدول العربية، فضلاً عن ندوتين عقدتا في بروكسل، واجتماع عقد في مالطا.

وتنفذ مبادرة البرلمانيون التوصيات التي أصدرها المنتدى بعنوان *توصيات فاليتا المتعلقة بمساهمات البرلمانيين في وضع استجابة فعالة للإرهاب*. وقاد المعهد وضع توصيات فاليتا تحت رعاية المنتدى، وباستخدام مدخلات تلقاها من برلمانيين من الجزائر والبرلمان العربي وبنين والبوسنة والهرسك وبرلمان الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا وفرنسا والعراق وإيطاليا والأردن وكينيا ولبنان ومالي ومالطا وموريتانيا والمغرب والجمعية البرلمانية لحلف شمال الأطلسي وهولندا والسلطة الوطنية الفلسطينية وبرلمان عموم إفريقيا والسنغال وصربيا وإسبانيا والسويد وتونس وتركيا وأوغندا والاتحاد من أجل المتوسط.

وفي عام 2018، تولى المعهد وضع منشور بعنوان *دليل البرلمانيين*، الذي سيوفر توصيات جوهرية للبرلمانيين بشأن تعزيز سياسات وممارسات مكافحة الإرهاب استناداً إلى سيادة القانون. وصاغ الدليل برلمانيون من أجل زملائهم البرلمانيين، وسيكون بمثابة مرجع هام للأعضاء الجدد في البرلمانات والممارسين في قطاع العدالة الجنائية للمساعدة في وضع التوقعات في إطارها الطبيعي وبناء توافق في الآراء حول مفهوم أنه يقع على عاتق البرلمانيين دور أساسي لإرساء أطر مكافحة الإرهاب والإشراف عليها.

مبادرة إدارة السجون

إدارة السجون

كثيراً ما تكون السجون حاضنات للتطرف نحو العنف، ويمكن أن تستخدم الشبكات التي تتكون بين السجناء الذين يقضون فترة عقوبتهم والسجناء السابقين والجنائيين والمتطرفين على نحو أوسع، للتخطيط لهجمات حالية خارج السجون. وبالتالي، تصبح القيادة والسياسات والإجراءات الفعالة أموراً أساسية للتعامل مع أكثر المخاطر تعقيداً على الإطلاق التي تؤثر على السجناء وموظفي السجون والجمهور العام. ويجب تقييم تأثير دعاة التطرف داخل نظم السجون، حيث قد يكون بعضهم من المقاتلين الإرهابيين الأجانب، وتصميم استراتيجيات تشغيلية مناسبة للحد من الضرر وفقاً للمعايير القانونية والثقافية المحلية.

ومنذ عام 2015، تعمل مبادرة إدارة السجون لدى المعهد على بناء قدرات مسؤولي السجون وتعزيزها من خلال تنفيذ الممارسات الجيدة وتقاسم المهارات العملية والأدوات. وتساعد المبادرة السجون على وضع استراتيجيات استباقية مشتركة بين الوكالات، تنطوي على رصد التهديدات وتقييمها والحد من المخاطر، وضرورات أمن السجون والأمن العام.

وتنفذ مبادرة إدارة السجون لدى المعهد المذكرة الصادرة عن المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب بعنوان مذكرة *روما الخاصة بالممارسات الجيدة لإعادة تأهيل ودمج المجرمين المتطرفين المستخدمين للعنف*. كما تدعم هذه المبادرة الإجراءات التي يدعو إليها قرارا مجلس الأمن رقما 2178 (2014) و2396 (2017)، بما في ذلك تدابير الحفاظ على بيئة آمنة وإنسانية، والأدوات التي تقيّم وتساعد على التصدي للتطرف نحو العنف وتجنيد الإرهابيين داخل السجون.

وعقب ورشة العمل العالمية الناجحة التي عقدت في عام 2017 بشأن استخبارات السجون لمكافحة الإرهاب، عقد المعهد في عام 2018 ورشة عمل إقليمية على مدار أربعة أيام بشأن استخبارات السجون في سياق مكافحة الإرهاب، بدعم من الولايات المتحدة وبالتعاون مع وزارة العدل الاتحادية النيجيرية.

ووفرت ورشة العمل منبراً للممارسين من 17 بلداً للتحاور بشأن موضوعات بدءاً من أدوات تقييم مخاطر السجون والاستخبارات البشرية والاستخبارات الوقائية والتجنيد واستعمال المخبرين وفوائد النهج المتعددة الوكالات، وصولاً إلى استخبارات السجون.

واختتمت ورشة العمل بجولة دراسية إلى أحد السجون النيجيرية المودع بها مشتبه بأنهم إرهابيون.

"لقد استفدت للغاية من الأفكار والخبرات التي عُرِضت خلال ورشة العمل التي عُقِدت في أبوجا بنيجيريا بشأن استخبارات السجون. ولقد علَّمتنا كيفية جمع المعلومات وتجنيد المخبرين. وأظهرت لنا ورشة العمل كيفية الحد من التأثير المزعج للسجناء المتطرفين داخل السجون."

السيد موسى عبدي فرحان، رئيس العمليات، سجن جابودي، جيبوتي

مبادرة العائدون من المقاتلين الإرهابيين الأجانب

العائدون من المقاتلين الإرهابيين الأجانب

ينصب تركيز **مبادرة العائدون من المقاتلين الإرهابيين الأجانب** لدى المعهد على العائدين منهم والتحديات المعقدة التي تطرحها إعادة توطين أو إعادة الأفراد الذين تمرسوا على القتال الذين سافروا إلى مناطق النزاع للمشاركة في أعمال إرهابية أو التدرب عليها.

وأطلقت هذه المبادرة في عام 2015 بعنوان مبادرة المقاتلون الإرهابيون الأجانب، إلا أن التركيز تحول إلى العائدين منهم مع استمرار تطور التهديد. ومبادرة العائدون من المقاتلين الإرهابيين الأجانب مبادرة محددة الهدف وشاملة تركز على إرساء نُهُج مشتركة بين الوكالات للاستفادة من الخلفيات التأديبية المتنوعة للاستجابة إلى إعادة تأهيل وإعادة إدماج المقاتلين الإرهابيين. وترمي المبادرة إلى دعم وضع سياسات وطنية متماسكة ومشتركة بين واضعي السياسات والممارسين على المستوى المركزي والمحلي.

كما تدعم مبادرة المعهد هذه إدماج تدابير إعادة التأهيل وإعادة الدمج، بما في ذلك استخدام الإجراءات الإدارية حسب الاقتضاء، داخل نظام العدالة الجنائية وخارجه، وفقاً لما أوصى به وأقره وزراء المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب في عام 2016 من خلال الإضافة الملحقة بمذكرة لاهاي-مراكش حول الممارسات الحسنة لاستجابة أكثر فعالية لظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب، التي تركز على العائدين من المقاتلين الإرهابيين الأجانب، ومذكرة روما الخاصة بالممارسات الجيدة لإعادة تأهيل ودمج المجرمين المتطرفين المستخدمين للعنف. وعلاوة على ذلك، تدعم هذه المبادرة الإجراءات المحددة في قراري مجلس الأمن رقمي 2178 (2014) و2396 (2017).

ونفذ المعهد في عام 2018، وسيواصل طيلة عام 2019، برنامجاً متعدد المراحل، بدعم من هولندا وبالشراكة مع حكومتي مالي وتشاد، ركز على الاحتياجات الخاصة فيما يتعلق بإعادة تأهيل وإعادة إدماج المقاتلين الإرهابيين، والمقاتلين الإرهابيين الأجانب، والعائدين من المقاتلين الإرهابيين الأجانب.

كما شرع المعهد في عقد ورش عمل لتعزيز تنفيذ وتفعيل الممارسات الجيدة الجديدة التي أصدرها المنتدى بعنوان الممارسات الجيدة المعنية بمعالجة التحدي المتصل بأسر المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدة، والتي أقرها وزراء المنتدى في سبتمبر 2018.

الأدوات والمنشورات الصادرة عن المعهد

هناك طائفة من الأدوات والمنشورات التي أصدرها المعهد متاحة على موقعه الإلكتروني www.theiij.org، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

أدوات المعهد الموجهة للممارسين

صحائف وقائع بشأن المعهد ومبادراته الأساسية

التقرير السنوي للمعهد ورسائله الإخبارية الفصلية

مالطا

توفر مالطا بيئة تعلم محايدة حيث يمكن مناقشة الموضوعات الحساسة بصورة بناءة، وموقعها المركزي في حوض البحر المتوسط يجعل الوصول إليها سهلاً للمشاركين القادمين من إفريقيا والشرق الأوسط والمناطق الأخرى. والمعهد ممتن للدعم المتواصل الذي تقدمه حكومة مالطا والتزامها برسالة ورؤية المعهد، ويهنئ مالطا، ومدينة فاليتا، على العام العظيم والثري بالاحتفالات الثقافية حيث كانت العاصمة الثقافية الأوروبية في عام 2018.

المعهد – حرم فاليتا

حرم فاليتا، المعروف عموماً بمبنى الجامعة القديمة، هو قصر مهم من الناحية الثقافية والتاريخية يعود للقرن السادس عشر ويقع في فاليتا، العاصمة الجميلة لمالطا. وبدأ بناء مبنى الجامعة القديمة في عام 1595، تحت قيادة المُعَلِم الكبير مارتينو جارزس. وأعيد تصميم واجهته الخارجية بالطراز الباروكي في عام 1647.

ويعقد المعهد معظم برامجه في مالطا في مبنى الجامعة القديمة، الذي يسع حتى 60 مشاركاً في قاعة المؤتمرات، فضلاً عن مجموعة من الأماكن الأخرى للمجموعات الصغيرة والفعاليات الأصغر.

وفي عام 2018، قرر مجلس إدارة المعهد أن يتخذ المعهد مبنى الجامعة القديمة ليكون مقره الطويل الأجل. وقد بدأت الأعمال الهندسية، وستتواصل على مراحل خلال الإثني عشر شهراً المقبلة، لتعزيز المرافق وتكييفها بما يلائم احتياجات المعهد التشغيلية والتدريبية. وتشتمل الخطط على أعمال للترميم وتحسينات لخصائص المكاتب، وخصائص أمنية إضافية، فضلاً عن تحديثات عصرية وموفرة للطاقة. وبالإضافة إلى ذلك، يعمل المعهد مع جامعة مالطا على تحديث وتجديد قاعة "أولا ماجنا"، وهي المرفق التدريبي الرئيسي في المعهد، وغيره من الأماكن الثانوية لعقد المؤتمرات من أجل برامج المعهد. والشراكة القيمة بين المعهد وجامعة مالطا هي تواصل للتعاون والدعم الخالدين المذكورين في مذكرة عام 2014.

فريق المعهد

جوانا جبيلي
مساعدة برامج

مريم شفيق
مديرة برامج

تامر سويسال
مستشار أول

جاكلين بتري
مساعدة مالية

ميشيل بينيان
موظفة موارد بشرية

كاثلين أوكونور
مديرة البرامج

توماس ووخته
الأمين التنفيذي

راينهارد أوهريج
مدير الإدارة والتواصل

إميرسون كاشون
مدير برامج

روكسولانا بورلانينكو
مساعدة إدارية

سارة كاشيا
مساعدة برامج

سفيان الحامدي
مدير برامج

جو كونيل
مستشار أول

كلير بونشي
مسؤولة مشتريات

أدريانا فينيش
مسؤولة مالية

هوب ويلز
مدير برامج
مدير برامج للرصد والتقييم

ساندرين مانيون
مساعدة برامج

أبيبو بيلو
مساعد برامج

مارك زيمرمان
مدير مشروع البناء

مونيك كاميس
مديرة برامج

مايكل رودجرز
اختصاصي تواصل

أليسون كيرتيس
مديرة أولى للاتصالات
والتخطيط الاستراتيجي

أعضاء مجلس الإدارة

الاتحاد الأوروبي السيد جون جات-راتر

الأردن العقيد طارق جبريل سليمان الهباهبه

إيطاليا السيد رافاييل بيكيريلو

تركيا سعادة السفير أيلين طاشان

تونس السيد رياض بن سليمان

الجزائر السفير الحواس رياش

فرنسا السيد ريمي هيتز

مالطا سعادة الدكتور جورج و. ڤيلا

المغرب السيد إسماعيل شكوري

المملكة المتحدة السيدة جوليا ماري سوزرلاند

نيجيريا الوزير أبو بكر مالامي، سان

هولندا السيد هندريكوس ولهيلماس ماريا سكووف

الولايات المتحدة الأمريكية السيدة ألينا إل. رومانوفسكي

المنح والانتدابات

الاتحاد الأوروبي

إسبانيا

أستراليا

ألمانيا

تركيا

سويسرا

كندا

مالطا

المملكة المتحدة

هولندا

الولايات المتحدة الأمريكية

الشركاء في البرامج

شركاء فاليتا

الأمم المتحدة
جامعة مالطا
الشبكة الأوروبية للتدريب القضائي
الصندوق العالمي للانخراط المجتمعي والصمود
المركز الإفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب
المركز العالمي للأمن التعاوني
المركز العالمي لمكافحة الإرهاب
مركز هداية
معهد CEELI
المعهد الوطني للدراسات المتقدمة للأمن والعدالة
معهد الولايات المتحدة للسلام
معهد دراسات الأمن
معهد سيراكوزا الدولي للعدالة الجنائية وحقوق الإنسان
منظمة الأمن والتعاون في أوروبا

المعهد الدولي للعدالة
وسيادة القانون

المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون (IIJ)
جامعة مالطا – حرم فاليتا، مبنى الجامعة القديمة
شارع سانت بول، فاليتا VLT 1216، مالطا
☎ +356 21226158 info@theiij.org
@iijmalta www.theiij.org